مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

هل يمكن للعراق تمويل مشاريع بقيمة 100 مليار دولار؟

الكاتب: ناظم كاوج

المصدر: موقع زاوية، نُشر بتاريخ 7 أيار 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

009647816776709

هل يمكن للعراق تمويل مشاريع بقيمة 100 مليار دولار؟

الكاتب: ناظم كاوج

المصدر: موقع زاوية، نُشر بتاريخ 7 أيار 2025.[1]

من المتوقع أن يرتفع الإنفاق الحكومي في العراق بينما تنخفض، من جهة أخرى، أسعار النفط عالمياً.

خصّص العراق أكثر من 100 مليار دولار لمشاريع تعزّز تطوير البنى التحتية، والطاقة، والمياه، والإسكان، والسياحة، خلال السنوات القليلة المقبلة. لكن يبدو أن العراق، ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك، يعاني من نقص في السيولة المالية ، مما يثير التكهنات حول قدرته على تمويل جميع هذه المشاريع.

في الشهر الماضي، أصدرت بغداد حوالي 2.3 مليار دولار من السندات للبنوك المحلية في محاولة لمعالجة العجز المتزايد في الميزانية، وفقاً لوحدة الدراسات العراقية في مركز الروابط للأبحاث الذي يقع مقره في العاصمة الأردنية.

لقد أثار هذا القرار جدلاً واسعاً وخلافاً حول الوضع الاقتصادي والمالي في العراق، والاستراتيجيات التي تتبعها الحكومة لمعالجة هذا الوضع، بالنظر إلى اعتمادها الكبير على صادرات النفط، كما جاء في التقرير.

وأشار التقرير أيضاً إلى أن العراق خصّص أكثر من 100 مليار دولار للمشاريع، مضيفاً: "هذا يعني أن الإنفاق من المقرر أن يزداد، فيما يبدو أن أسعار النفط آخذة في الهبوط. والسؤال المهم هو: هل سيتمكن العراق من تمويل تلك المشاريع؟.

نَهَم الاقتراض

على الرغم من التأكيدات الرسمية المتكرّرة بأن الوضع المالي للبلد جيد، إلاّ أن الإجراءات الأخيرة للحكومة العراقية تشير إلى عكس ذلك. فحتى الآن لا يزال مشروع ميزانية عام 2025 في أدراج الحكومة، والبرلمان يستجدي إطلاقه للتصويت عليه. في الوقت ذاته قامت الحكومة بالاقتراض.

[1] Can Iraq secure funds for $100bln projects?. https://www.zawya.com/en/projects/construction/can-iraq-secure-funds-for-100bln-projects-a53vbpmo

في الربع الأول من هذا العام، أصدرت وزارة المالية سندات بقيمة تزيد عن 7 تريليونات دينار عراقي (5.4 مليار دولار) لتمويل رواتب موظفي القطاع العام، لكن هذه الأموال لم تكن كافية. في الشهر الماضي، أجاز مجلس الوزراء لوزارة المالية سحب ما يقرب من 3 تريليونات دينار عراقي (2.3 مليار دولار) من مدخرات الضرائب لمدة 5 سنوات. وطالبت رسالة من مجلس الوزراء إلى وزارة المالية بإستخدام أموال الضرائب لدفع رواتب الموظفين المدنيين لشهر أبريل والأشهر التالية.

وجاء في قرار مجلس الوزراء رقم 294، عام 2025، إن "هذه الأموال يمكن إعادتها إلى المُدخرات الضريبية بمجرد توفّر السيولة". وأشار نبيل المرسومي، أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة ، إلى أن بغداد حصلت على أكثر من 30 تريليون دينار عراقي (23 مليار دولار) من عائدات تصدير النفط في الربع الأول من عام 2025، بمتوسط سعر للنفط الخام يبلغ حوالي 72 دولاراً للبرميل. ومع ذلك، أصدرت الحكومة سندات بقيمة تتجاوز 7 تريليونات دينار عراقي، واستخدمت أكثر من 3 تريليونات دينار من المدخرات الضريبية لدفع رواتب موظفي الحكومة.

يبدو أن الوضع المالي في العراق يتدهور في ظل انخفاض أسعار النفط، التي قد تستمر في الإنخفاض لتصل إلى 50 دولاراً للبرميل.

الاعتماد على عائدات النفط

يعتمد العراق، الذي ينتج حوالي 4 ملايين برميل من النفط الخام يومياً ، بشكل كبير على عائدات النفط ، المتأثرة بتقلّبات الأسعار في السوق العالمية، حيثُ توفّر ما يقرب 90 بالمئة من الدخل الوطني.

بعد زيادة الإنفاق وغياب الزيادات الكبيرة في الإيرادات، عانى العراق من عجز مالي كبير على مدى السنوات الماضية.

وصرّح مستشار لرئيس الوزراء العراقي إن ميزانية عام 2025، تشمل عجزاً متوقعاً يبلغ حوالي 64 تريليون دينار عراقي (49 مليار دولار)، وقد تتسع الفجوة الفعلية في حال بقاء أسعار النفط أقل من 70 دولار للبرميل.

وأخيراً صرّح مظهر صالح، المستشار المالي للحكومة، في حديثه لصحيفة "الصباح" الرسمية ، أن الإنفاق المتوقع سيتجاوز 200 تريليون دينار عراقي (153 مليار دولار)، وهو ما يعادل ميزانية العام 2024.

وقال إن العجز المتوقع في ميزانية هذا العام سيبلغ حوالي 64 تريليون دينار عراقي، وسيتم تمويله من خلال مصادر محلية. قد يرتفع هذا العجز إذا استمرت أسعار النفط بالإنخفاض دون 70 دولاراً للبرميل، أخذاً بعين الإعتبار أن صادرات العراق من النفط الخام انخفضت دون 3.4 مليون برميل يومياً.

في منتصف عام 2023، وافق البرلمان العراقي على الميزانية الثلاثية الأولى للفترة من عام 2023 إلى 2025، حيث تم احتساب متوسط سعر للنفط يبلغ 70 دولاراً للبرميل وصادرات نفطية تقدر بـ 3.4 مليون برميل يومياً.

تم تحديد الإنفاق السنوي بحوالي 153 مليار دولار مع عجز قدره 49 مليار دولار، لكن البرلمان سمح لوزارة المالية بتعديل النفقات طوال العام تبعاً لظروف سوق النفط العالمية.

***